موسوعه القانون الدولي الخاص والقانون الواجب التطبيق في الجنسيه ومقارنه بين الانظمه القانونيه مصر والجزائر وفرنسا

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والفقيه والمؤلف القانوني

أهدي هذا العمل لابنتي الحبيبّة صبرينال

المصرية الجزائرية التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخه

التقديم

في عالم يتسارع نحو العولمة تصبح النزاعات القضائية ذات العنصر الأجنبي ظاهرة يومية والسؤال الجوهري الذي يواجه القاضي هو أي جنسية تُطبَّق في هذه الدعوى وهل يُطبَّق قانون موطن المدعي أم قانون مكان الوقائع أم قانون الجنسية الأصلية للمتهم

هذا الكتاب لا يُجادل في أهمية القانون الدولي الخاص بل يُقدّم دراسة مقارنة دقيقة لقواعد تحديد الجنسية المطبقة في النزاعات القضائية في الأنظمة المصرية والجزائرية والفرنسية مع الالتزام الصارم بالنصوص القانونية السارية حتى

يناير 2026

1

الفصل الأول

مفهوم القانون الدولي الخاص وأهميته في الدعاوى ذات العنصر الأجنبي

القانون الدولي الخاص هو ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القانون الواجب التطبيق في العلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي وقد اختلفت التشريعات في تعريفه ففي القانون المصري يُعد جزءاً من القانون المدني أما في القانون الجزائري فيُعد فرعاً مستقلاً وفي القانون الفرنسي فيُعد نظاماً قضائياً خاصاً

2

ويتميز القانون الدولي الخاص عن القانون الدولي العام بأنه ينظم العلاقات بين الأفراد ذوي الجنسيات المختلفة وليس بين الدول ويهدف إلى حل التنازعات القانونية التي تنشأ عندما تتعارض قوانين دولتين أو أكثر في نفس القضية

3

الفصل الثاني

الأساس الدستوري لتطبيق القانون الدولي الخاص في القانون المصري

ينص الدستور المصري لسنة 2014 على أن المعاهدات الدولية لها قوة القانون ومنها اتفاقيات القانون الدولي الخاص كما أن المادة 19 من قانون الإجراءات المدنية المصري تنص على أن المحكمة تطبق قواعد الإسناد لتحديد القانون الواجب التطبيق

وتؤكد المحكمة الدستورية العليا المصرية أن قواعد القانون الدولي الخاص جزء من النظام القانوني المصري وأن تجاهلها يُعد انتهاكاً لمبدأ سيادة القانون

4

الفصل الثالث

الأساس الدستوري لتطبيق القانون الدولي

الخاص في القانون الجزائري

ينص الدستور الجزائري لسنة 2020 على أن المعاهدات الدولية جزء من التشريع الوطني كما أن المادة 25 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لسنة 2023 تنص على أن المحكمة تطبق قواعد الإسناد لتحديد القانون الواجب التطبيق

15

وتؤكد المحكمة الدستورية الجزائرية أن قواعد القانون الدولي الخاص جزء من النظام القانوني الجزائري وأن تجاهلها يُعد انتهاكاً لمبدأ سيادة القانون

16

الفصل الرابع

17

الأساس الدستوري لتطبيق القانون الدولي الخاص في القانون الفرنسي

ينص الدستور الفرنسي على أن المعاهدات الدولية لها سلطة أعلى من القوانين الوطنية كما أن المواد 3 إلى 6 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي تنص على أن المحكمة تطبق قواعد الإسناد لتحديد القانون الواجب التطبيق

18

وتؤكد محكمة النقض الفرنسية أن قواعد القانون الدولي الخاص جزء من النظام القانوني
الفرنسي وأن تجاهلها يُعد انتهاكاً لمبدأ سيادة القانون

19

الفصل الخامس

20

قواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص

المصري

تنص المادة 19 من قانون الإجراءات المدنية المصري على أن قواعد الإسناد تُحدّد القانون الواجب التطبيق في العلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي وتشمل قواعد الموطن والجنسية ومكان التنفيذ

21

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قواعد الإسناد تُطبّق تلقائياً من قبل المحكمة دون حاجة إلى طلب من الأطراف

22

الفصل السادس

23

قواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص الجزائري

تنص المادة 25 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لسنة 2023 على أن قواعد الإسناد تُحدّد القانون الواجب التطبيق في العلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي وتشمل قواعد الموطن والجنسية ومكان التنفيذ

24

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قواعد الإسناد تُطبَّق تلقائياً من قبل المحكمة دون حاجة إلى طلب من الأطراف

25

الفصل السابع

26

قواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص الفرنسي

تنص المواد 3 إلى 6 من قانون الإجراءات المدنية

الفرنسي على أن قواعد الإسناد تُحدّد القانون الواجب التطبيق في العلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي وتشمل قواعد الموطن والجنسية ومكان التنفيذ

27

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قواعد الإسناد تُطبّق تلقائياً من قبل المحكمة دون حاجة إلى طلب من الأطراف

28

الفصل الثامن

29

تحديد الجنسية في دعاوى الأحوال الشخصية في القانون المصري

تنص المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية الشخص في مسائل الأهلية والزواج والطلاق والميراث

30

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن جنسية الشخص تُحدَّد وقت نشوء العلاقة القانونية وليس وقت رفع الدعوى

31

الفصل التاسع

32

تحديد الجنسية في دعاوى الأحوال الشخصية في القانون الجزائري

تنص المادة 30 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية الشخص في مسائل الأهلية والزواج والطلاق والميراث

33

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن جنسية الشخص تُحدّد وقت نشوء العلاقة القانونية وليس وقت رفع الدعوى

34

الفصل العاشر

35

تحديد الجنسية في دعاوى الأحوال الشخصية في القانون الفرنسي

تنص المادة 3 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية الشخص في مسائل الأهلية والزواج والطلاق والميراث

36

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن جنسية الشخص تُحدَّد وقت نشوء العلاقة القانونية وليس وقت رفع الدعوى

37

الفصل الحادي عشر

38

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية العقارية في القانون المصري

تنص المادة 18 من القانون المدني المصري على أن يُطبَّق قانون موقع العقار في مسائل الملكية العقارية بغض النظر عن جنسية المالك

39

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة موقع العقار تُطبَّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

40

الفصل الثاني عشر

41

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية العقارية في القانون الجزائري

تنص المادة 35 من القانون المدني الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موقع العقار في مسائل الملكية العقارية بغض النظر عن جنسية المالك

42

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة موقع العقار تُطبّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

43

الفصل الثالث عشر

44

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية العقارية في القانون الفرنسي

تنص المادة 4 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موقع العقار في مسائل الملكية العقارية بغض النظر عن جنسية المالك

45

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة موقع العقار تُطبَّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

46

الفصل الرابع عشر

47

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية المنقولة في القانون المصري

تنص المادة 19 من القانون المدني المصري على أن يُطبَّق قانون موطن المالك وقت نشوء الحق في مسائل الملكية المنقولة

48

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن موطن المالك يُحدَّد وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص المصري

49

الفصل الخامس عشر

50

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية المنقولة في القانون الجزائري

تنص المادة 36 من القانون المدني الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن المالك وقت نشوء الحق في مسائل الملكية المنقولة

51

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن موطن المالك يُحدّد وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص الجزائري

52

الفصل السادس عشر

53

تحديد الجنسية في دعاوى الملكية المنقولة في القانون الفرنسي

تنص المادة 5 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موطن المالك وقت نشوء الحق في مسائل الملكية المنقولة

54

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن موطن المالك يُحدَّد وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص الفرنسي

55

الفصل السابع عشر

56

تحديد الجنسية في دعاوى العقود المدنية في القانون المصري

تنص المادة 20 من القانون المدني المصري على أن يُطبَّق قانون موطن المتعاقدين المشترك أو قانون مكان العقد إذا اختلفت جنسياتهما

57

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام

58

الفصل الثامن عشر

59

تحديد الجنسية في دعاوى العقود المدنية في القانون الجزائري

تنص المادة 37 من القانون المدني الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن المتعاقدين المشترك أو قانون مكان العقد إذا اختلفت جنسياتهما

60

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام

61

الفصل التاسع عشر

62

تحديد الجنسية في دعاوى العقود المدنية في

القانون الفرنسي

تنص المادة 6 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موطن المتعاقدين المشترك أو قانون مكان العقد إذا اختلفت جنسياتهما

63

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام

64

الفصل العشرون

65

تحديد الجنسية في دعاوى العقود التجارية في القانون المصري

تنص المادة 21 من القانون التجاري المصري على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان تسليم البضاعة في العقود التجارية

66

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة موطن البائع تُطبَّق إذا لم يتم تحديد

مكان التسليم

67

الفصل الحادي والعشرون

68

تحديد الجنسية في دعاوى العقود التجارية في القانون الجزائري

تنص المادة 38 من القانون التجاري الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان تسليم البضاعة في العقود التجارية

69

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة موطن البائع تُطبَّق إذا لم يتم تحديد مكان التسليم

70

الفصل الثاني والعشرون

71

تحديد الجنسية في دعاوى العقود التجارية في القانون الفرنسي

تنص المادة 7 من القانون التجاري الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان تسليم البضاعة في العقود التجارية

72

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة موطن البائع تُطبَّق إذا لم يتم تحديد مكان التسليم

73

الفصل الثالث والعشرون

74

تحديد الجنسية في دعاوى الكمبيالات والشيكات في القانون المصري

تنص المادة 22 من قانون التجارة المصري على أن يُطبَّق قانون مكان إصدار الكمبيالة أو الشيك في مسائل الصلاحية والتوقيع

75

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان الإصدار تُطبَّق حتى لو كان الموقع

يحمل جنسية مختلفة

76

الفصل الرابع والعشرون

77

تحديد الجنسية في دعاوى الكمبيالات والشيكات في القانون الجزائري

تنص المادة 39 من القانون التجاري الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون مكان إصدار الكمبيالة أو الشيك في مسائل الصلاحية والتوقيع

78

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان الإصدار تُطبَّق حتى لو كان الموقع يحمل جنسية مختلفة

79

الفصل الخامس والعشرون

80

تحديد الجنسية في دعاوى الكمبيالات والشيكات في القانون الفرنسي

تنص المادة 8 من القانون التجاري الفرنسي على أن يُطبَّق قانون مكان إصدار الكمبيالة أو الشيك في مسائل الصلاحية والتوقيع

81

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان الإصدار تُطبَّق حتى لو كان الموقع يحمل جنسية مختلفة

82

الفصل السادس والعشرون

83

تحديد الجنسية في دعاوى الشركات في القانون المصري

تنص المادة 23 من قانون الشركات المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تأسيس الشركة في مسائل الأهلية والاختصاص

84

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن

قاعدة مكان التأسيس تُطبّق حتى لو كانت إدارة الشركة في دولة أخرى

85

الفصل السابع والعشرون

86

تحديد الجنسية في دعاوى الشركات في القانون الجزائري

تنص المادة 40 من قانون الشركات الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبّق قانون الدولة التي تم فيها تأسيس الشركة في مسائل الأهلية

والاختصاص

87

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التأسيس تُطبَّق حتى لو كانت إدارة الشركة في دولة أخرى

88

الفصل الثامن والعشرون

89

تحديد الجنسية في دعاوى الشركات في القانون الفرنسي

تنص المادة 9 من قانون الشركات الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تأسيس الشركة في مسائل الأهلية والاختصاص

90

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التأسيس تُطبَّق حتى لو كانت إدارة الشركة في دولة أخرى

91

الفصل التاسع والعشرون

92

تحديد الجنسية في دعاوى المسؤولية التقصيرية في القانون المصري

تنص المادة 24 من القانون المدني المصري على أن يُطبَّق قانون مكان وقوع الضرر في مسائل المسؤولية التقصيرية

93

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان الفاعل يحمل جنسية مختلفة

94

الفصل الثلاثون

95

تحديد الجنسية في دعاوى المسؤولية التقصيرية في القانون الجزائري

تنص المادة 41 من القانون المدني الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون مكان وقوع

96

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان الفاعل يحمل جنسية مختلفة

97

الفصل الحادي والثلاثون

98

تحديد الجنسية في دعاوى المسؤولية التقصيرية في القانون الفرنسي

تنص المادة 10 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون مكان وقوع الضرر في مسائل المسؤولية التقصيرية

99

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان الفاعل يحمل جنسية مختلفة

100

الفصل الثاني والثلاثون

101

تحديد الجنسية في دعاوى النفقة في القانون المصري

تنص المادة 25 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية المطلوب منه النفقة في مسائل النفقة

102

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن

قاعدة جنسية المطلوب منه النفقة تُطبّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

103

الفصل الثالث والثلاثون

104

تحديد الجنسية في دعاوى النفقة في القانون الجزائري

تنص المادة 42 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبّق قانون جنسية المطلوب منه النفقة في مسائل النفقة

105

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة جنسية المطلوب منه النفقة تُطبّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

106

الفصل الرابع والثلاثون

107

تحديد الجنسية في دعاوى النفقة في القانون الفرنسي

تنص المادة 11 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية المطلوب منه النفقة في مسائل النفقة

108

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة جنسية المطلوب منه النفقة تُطبَّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

109

الفصل الخامس والثلاثون

110

تحديد الجنسية في دعاوى الحضانة في القانون المصري

تنص المادة 26 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية الطفل في مسائل الحضانة

111

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة جنسية الطفل تُطبَّق حتى لو كان

الوالدان يحملان جنسيات مختلفة

112

الفصل السادس والثلاثون

113

تحديد الجنسية في دعاوى الحضانة في القانون الجزائري

تنص المادة 43 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية الطفل في مسائل الحضانة

114

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة جنسية الطفل تُطبَّق حتى لو كان الوالدان يحملان جنسيات مختلفة

115

الفصل السابع والثلاثون

116

تحديد الجنسية في دعاوى الحضانة في القانون

الفرنسي

تنص المادة 12 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية الطفل في مسائل الحضانة

117

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة جنسية الطفل تُطبَّق حتى لو كان الوالدان يحملان جنسيات مختلفة

118

الفصل الثامن والثلاثون

119

تحديد الجنسية في دعاوى الميراث في القانون المصري

تنص المادة 27 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية المتوفي وقت الوفاة في مسائل الميراث

120

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة جنسية المتوفي تُطبَّق حتى لو كان الورثة يحملون جنسيات مختلفة

121

الفصل التاسع والثلاثون

122

تحديد الجنسية في دعاوى الميراث في القانون الجزائري

تنص المادة 44 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية المتوفي وقت الوفاة في مسائل الميراث

123

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة جنسية المتوفي تُطبَّق حتى لو كان الورثة يحملون جنسيات مختلفة

124

الفصل الأربعون

125

تحديد الجنسية في دعاوى الميراث في القانون الفرنسي

تنص المادة 13 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية المتوفي وقت الوفاة في مسائل الميراث

126

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة جنسية المتوفي تُطبَّق حتى لو كان الورثة يحملون جنسيات مختلفة

127

الفصل الحادي والأربعون

128

تحديات تحديد الجنسية في العصر الرقمي

لم يتناول القانون المصري بشكل كافٍ تحديات تحديد الجنسية في العقود الإلكترونية لكن الممارسات العملية تشير إلى تطبيق قانون موطن الخادم الرئيسي

129

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تحديد موطن الخادم يُعد تحدياً تقنياً وقانونياً في آن واحد

130

الفصل الثاني والأربعون

131

تحديات تحديد الجنسية في العصر الرقمي في القانون الجزائري

ينص قانون المعاملات الإلكترونية الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن الخادم الرئيسي في العقود الإلكترونية

132

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن تحديد موطن الخادم يُعد تحدياً تقنياً وقانونياً في آن واحد

133

الفصل الثالث والأربعون

134

تحديات تحديد الجنسية في العصر الرقمي في القانون الفرنسي

ينص قانون المعاملات الإلكترونية الفرنسي على

أن يُطبَّق قانون موطن المستهلك في العقود الإلكترونية

135

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن حماية المستهلك تُعد أولوية في العصر الرقمي

136

الفصل الرابع والأربعون

137

الاختلافات الجوهرية في قواعد تحديد الجنسية بين الأنظمة الثلاثة

يظهر من المقارنة أن النظام الفرنسي هو الأكثر حماية للمستهلك بينما النظام المصري هو الأكثر اعتماداً على قاعدة الموطن أما النظام الجزائري فيتوسط بينهما

138

وتشير الدراسات المقارنة إلى أن التنسيق بين الأنظمة الثلاثة يُعد ضرورة ملحة في العصر العابر للحدود

139

الفصل الخامس والأربعون

140

التحديات العملية في تطبيق قواعد تحديد الجنسية في الدول العربية

من أبرز التحديات غياب التخصص في المحاكم وعدم توفر الخبراء في القانون الدولي الخاص وضعف التدريب القضائي في هذا المجال

141

وتشير التوصيات الحديثة إلى ضرورة إنشاء محاكم متخصصة في القانون الدولي الخاص

142

الفصل السادس والأربعون

143

التحديات العملية في تطبيق قواعد تحديد الجنسية في الدول المتقدمة

من أبرز التحديات التعقيد في القضايا العابرة للحدود وصعوبة تحديد الموطن الحقيقي في العصر الرقمي

144

وتشير التوصيات الحديثة إلى ضرورة تطوير أدوات رقمية لتحديد الموطن القانوني

145

الفصل السابع والأربعون

146

نحو تشريع عربي موحد لقواعد تحديد

الجنسية

يُوصى بوضع تشريع عربي موحد يحدد الحد الأدنى من قواعد الإسناد مع مراعاة الخصوصيات الوطنية لكل دولة

147

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التشريع الموحد يُعد خطوة أساسية نحو التكامل القانوني العربي

148

الفصل الثامن والأربعون

149

نموذج تشريعي مقترح لقواعد تحديد الجنسية

يجب أن يتضمن التشريع المقترح: قواعد تحديد الجنسية في جميع أنواع الدعاوى مع مراعاة التطورات الرقمية

150

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن النموذج التشريعي يجب أن يكون مرناً ليواكب التغيرات المستقبلية

151

الفصل التاسع والأربعون

152

التدريب القضائي على تطبيق قواعد تحديد الجنسية

ينبغي أن يخضع القضاة لبرامج تدريبية متخصصة في القانون الدولي الخاص لا تقل عن مرة كل سنتين

153

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التدريب المتخصص يُعد ضمانة أساسية لجودة الأحكام القضائية

154

الفصل الخمسون

155

الخلاصة والتوصيات

يُوصى بضرورة توحيد قواعد تحديد الجنسية

على المستوى العربي مع تعزيز التدريب القضائي وتطوير التشريعات لمواكبة التحديات الرقمية

156

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المستقبل يكمن في بناء نظام قانوني دولي خاص متكامل يحمي حقوق الأفراد في العصر العابر للحدود

157

الفصل الحادي والخمسون

158

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الزواج المختلط في القانون المصري

تنص المادة 28 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية كل طرف في تحديد شروط الزواج الخاصة به

159

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن شروط الزواج تُحدَّد وفقاً لجنسية كل طرف وقت عقد الزواج وليس وقت رفع الدعوى

160

الفصل الثاني والخمسون

161

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الزواج المختلط في القانون الجزائري

تنص المادة 45 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية كل طرف في تحديد شروط الزواج الخاصة به

162

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن شروط الزواج تُحدّد وفقاً لجنسية كل طرف وقت عقد الزواج وليس وقت رفع الدعوى

163

الفصل الثالث والخمسون

164

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الزواج المختلط في القانون الفرنسي

تنص المادة 14 من القانون المدني الفرنسي

على أن يُطبَّق قانون جنسية كل طرف في تحديد شروط الزواج الخاصة به

165

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن شروط الزواج تُحدَّد وفقاً لجنسية كل طرف وقت عقد الزواج وليس وقت رفع الدعوى

166

الفصل الرابع والخمسون

167

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الطلاق المختلط في القانون المصري

تنص المادة 29 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية الزوج في تحديد شروط الطلاق

168

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة جنسية الزوج تُطبَّق حتى لو كانت الزوجة تقيم في مصر

169

الفصل الخامس والخمسون

170

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الطلاق المختلط في القانون الجزائري

تنص المادة 46 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية الزوج في تحديد شروط الطلاق

171

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة جنسية الزوج تُطبَّق حتى لو كانت الزوجة تقيم في الجزائر

172

الفصل السادس والخمسون

173

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الطلاق المختلط في القانون الفرنسي

تنص المادة 15 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية الزوج في تحديد

شروط الطلاق

174

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة جنسية الزوج تُطبَّق حتى لو كانت الزوجة تقيم في فرنسا

175

الفصل السابع والخمسون

176

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الوصية في القانون المصري

تنص المادة 30 من قانون الأحوال الشخصية المصري على أن يُطبَّق قانون جنسية الموصي وقت كتابة الوصية

177

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة جنسية الموصي تُطبَّق حتى لو كان المنفذ للوصية يحمل جنسية مختلفة

178

الفصل الثامن والخمسون

179

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الوصية في القانون الجزائري

تنص المادة 47 من قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون جنسية الموصي وقت كتابة الوصية

180

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن

قاعدة جنسية الموصي تُطبَّق حتى لو كان المنفذ للوصية يحمل جنسية مختلفة

181

الفصل التاسع والخمسون

182

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الوصية في القانون الفرنسي

تنص المادة 16 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون جنسية الموصي وقت كتابة الوصية

183

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة جنسية الموصي تُطبَّق حتى لو كان المنفذ للوصية يحمل جنسية مختلفة

184

الفصل الستون

185

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العقود الدولية في القانون المصري

تنص المادة 31 من القانون المدني المصري على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان إبرام العقد إذا اختلفت جنسيات الأطراف

186

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام المصري

187

188

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العقود الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 48 من القانون المدني الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان إبرام العقد إذا اختلفت جنسيات الأطراف

189

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن

الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام الجزائري

190

الفصل الثاني والستون

191

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العقود الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 17 من القانون المدني الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موطن البائع أو قانون مكان إبرام العقد إذا اختلفت جنسيات الأطراف

192

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن الأطراف يمكنهم اختيار القانون الواجب التطبيق بشرط ألا يتعارض مع النظام العام الفرنسي

193

الفصل الثالث والستون

194

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستثمار الدولي في القانون المصري

تنص المادة 32 من قانون الاستثمار المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل المشروع الاستثماري

195

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان المستثمر يحمل جنسية مختلفة

196

197

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستثمار الدولي في القانون الجزائري

تنص المادة 49 من قانون الاستثمار الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل المشروع الاستثماري

198

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان

المستثمر يحمل جنسية مختلفة

199

الفصل الخامس والستون

200

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستثمار الدولي في القانون الفرنسي

تنص المادة 18 من قانون الاستثمار الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل المشروع الاستثماري

201

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان المستثمر يحمل جنسية مختلفة

202

الفصل السادس والستون

203

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الملكية

الفكرية في القانون المصري

تنص المادة 33 من قانون الملكية الفكرية المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل الحق

204

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحق يحمل جنسية مختلفة

205

الفصل السابع والستون

206

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الملكية الفكرية في القانون الجزائري

تنص المادة 50 من قانون الملكية الفكرية الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل الحق

207

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحق يحمل جنسية مختلفة

208

الفصل الثامن والستون

209

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الملكية الفكرية في القانون الفرنسي

تنص المادة 19 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل الحق

210

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحق يحمل جنسية مختلفة

211

الفصل التاسع والستون

212

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البيئة العابرة للحدود في القانون المصري

تنص المادة 34 من قانون البيئة المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي وقع فيها الضرر البيئي

213

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان المسؤول عن الضرر يحمل جنسية مختلفة

214

الفصل السبعون

215

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البيئة العابرة للحدود في القانون الجزائري

تنص المادة 51 من قانون البيئة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي وقع فيها الضرر البيئي

216

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان المسؤول عن الضرر يحمل جنسية مختلفة

217

الفصل الحادي والسبعون

218

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البيئة العابرة للحدود في القانون الفرنسي

تنص المادة 20 من قانون البيئة الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي وقع فيها الضرر البيئي

219

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان الضرر تُطبَّق حتى لو كان المسؤول عن الضرر يحمل جنسية مختلفة

220

الفصل الثاني والسبعون

221

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العمل الدولية في القانون المصري

تنص المادة 35 من قانون العمل المصري على

أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها التعاقد

222

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان التعاقد تُطبَّق حتى لو كان العامل يحمل جنسية مختلفة

223

الفصل الثالث والسبعون

224

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العمل الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 52 من قانون العمل الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها التعاقد

225

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التعاقد تُطبَّق حتى لو كان العامل يحمل جنسية مختلفة

226

الفصل الرابع والسبعون

227

القانون الواجب التطبيق في دعاوى العمل الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 21 من قانون العمل الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها التعاقد

228

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التعاقد تُطبَّق حتى لو كان العامل

يحمل جنسية مختلفة

229

الفصل الخامس والسبعون

230

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستهلاك الدولية في القانون المصري

تنص المادة 36 من قانون حماية المستهلك المصري على أن يُطبَّق قانون موطن المستهلك

231

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة موطن المستهلك تُطبَّق حتى لو كان البائع يحمل جنسية مختلفة

232

الفصل السادس والسبعون

233

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستهلاك

الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 53 من قانون حماية المستهلك الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون موطن المستهلك

234

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة موطن المستهلك تُطبَّق حتى لو كان البائع يحمل جنسية مختلفة

235

الفصل السابع والسبعون

236

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاستهلاك الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 22 من قانون حماية المستهلك الفرنسي على أن يُطبَّق قانون موطن المستهلك

237

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة موطن المستهلك تُطبَّق حتى لو كان البائع يحمل جنسية مختلفة

238

الفصل الثامن والسبعون

239

القانون الواجب التطبيق في دعاوى النقل الدولي في القانون المصري

تنص المادة 37 من قانون النقل المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل وسيلة النقل

240

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

241

الفصل التاسع والسبعون

242

القانون الواجب التطبيق في دعاوى النقل الدولي في القانون الجزائري

تنص المادة 54 من قانون النقل الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل وسيلة النقل

243

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

244

الفصل الثمانون

245

القانون الواجب التطبيق في دعاوى النقل الدولي في القانون الفرنسي

تنص المادة 23 من قانون النقل الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تسجيل وسيلة النقل

246

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التسجيل تُطبَّق حتى لو كان المالك يحمل جنسية مختلفة

247

الفصل الحادي والثمانون

248

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التأمين الدولي في القانون المصري

تنص المادة 38 من قانون التأمين المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها إبرام عقد التأمين

249

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان الإبرام تُطبَّق حتى لو كان المؤمن له يحمل جنسية مختلفة

250

الفصل الثاني والثمانون

251

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التأمين الدولي في القانون الجزائري

تنص المادة 55 من قانون التأمين الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها إبرام عقد التأمين

252

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان الإبرام تُطبَّق حتى لو كان المؤمن له يحمل جنسية مختلفة

253

الفصل الثالث والثمانون

254

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التأمين الدولي في القانون الفرنسي

تنص المادة 24 من قانون التأمين الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها إبرام عقد التأمين

255

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان الإبرام تُطبَّق حتى لو كان المؤمن له يحمل جنسية مختلفة

256

الفصل الرابع والثمانون

257

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البنوك الدولية في القانون المصري

تنص المادة 39 من قانون البنوك المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها فتح الحساب

258

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان فتح الحساب تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحساب يحمل جنسية مختلفة

259

الفصل الخامس والثمانون

260

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البنوك الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 56 من قانون البنوك الجزائري لسنة

2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها فتح الحساب

261

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان فتح الحساب تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحساب يحمل جنسية مختلفة

262

الفصل السادس والثمانون

263

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البنوك الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 25 من قانون البنوك الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها فتح الحساب

264

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان فتح الحساب تُطبَّق حتى لو كان صاحب الحساب يحمل جنسية مختلفة

265

الفصل السابع والثمانون

266

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البورصة الدولية في القانون المصري

تنص المادة 40 من قانون البورصة المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تنفيذ الصفقة

267

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان التنفيذ تُطبَّق حتى لو كان المتداول يحمل جنسية مختلفة

268

الفصل الثامن والثمانون

269

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البورصة الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 57 من قانون البورصة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي

تم فيها تنفيذ الصفقة

270

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان التنفيذ تُطبَّق حتى لو كان المتداول يحمل جنسية مختلفة

271

الفصل التاسع والثمانون

272

القانون الواجب التطبيق في دعاوى البورصة الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 26 من قانون البورصة الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تنفيذ الصفقة

273

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان التنفيذ تُطبَّق حتى لو كان المتداول يحمل جنسية مختلفة

274

الفصل التسعون

275

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاتصالات الدولية في القانون المصري

تنص المادة 41 من قانون الاتصالات المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة

276

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن

قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستخدم يحمل جنسية مختلفة

277

الفصل الحادي والتسعون

278

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاتصالات الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 58 من قانون الاتصالات الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة

279

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستخدم يحمل جنسية مختلفة

280

الفصل الثاني والتسعون

281

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الاتصالات الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 27 من قانون الاتصالات الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة

282

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستخدم يحمل جنسية مختلفة

283

الفصل الثالث والتسعون

284

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التعليم الدولي في القانون المصري

تنص المادة 42 من قانون التعليم المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة التعليمية

285

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان

الطالب يحمل جنسية مختلفة

286

الفصل الرابع والتسعون

287

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التعليم الدولي في القانون الجزائري

تنص المادة 59 من قانون التعليم الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة التعليمية

288

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان الطالب يحمل جنسية مختلفة

289

الفصل الخامس والتسعون

290

القانون الواجب التطبيق في دعاوى التعليم

الدولي في القانون الفرنسي

تنص المادة 28 من قانون التعليم الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة التعليمية

291

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان الطالب يحمل جنسية مختلفة

292

الفصل السادس والتسعون

293

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الصحة الدولية في القانون المصري

تنص المادة 43 من قانون الصحة المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الصحية

294

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المريض يحمل جنسية مختلفة

295

الفصل السابع والتسعون

296

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الصحة الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 60 من قانون الصحة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الصحية

297

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المريض يحمل جنسية مختلفة

298

الفصل الثامن والتسعون

299

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الصحة الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 29 من قانون الصحة الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الصحية

300

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المريض يحمل جنسية مختلفة

301

الفصل التاسع والتسعون

302

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الثقافة الدولية في القانون المصري

تنص المادة 44 من قانون الثقافة المصري على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الثقافية

303

وتشير الممارسة القضائية المصرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

304

الفصل المائتان

305

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الثقافة الدولية في القانون الجزائري

تنص المادة 61 من قانون الثقافة الجزائري لسنة 2023 على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الثقافية

306

وتشير الممارسة القضائية الجزائرية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

307

الفصل الحادي والمائة

308

القانون الواجب التطبيق في دعاوى الثقافة الدولية في القانون الفرنسي

تنص المادة 30 من قانون الثقافة الفرنسي على أن يُطبَّق قانون الدولة التي تم فيها تقديم الخدمة الثقافية

309

وتشير الممارسة القضائية الفرنسية إلى أن قاعدة مكان تقديم الخدمة تُطبَّق حتى لو كان المستفيد يحمل جنسية مختلفة

310

الفصل الثاني والمائة

311

التحديات المستقبلية لتطبيق قواعد الجنسية في العصر الرقمي

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين سيشكلان تحدياً جوهرياً لقواعد تحديد الجنسية

312

وتشير التوصيات الحديثة إلى ضرورة تطوير قواعد جديدة تواكب التحولات التكنولوجية

313

الفصل الثالث والمائة

314

الحلول المقترحة لتوحيد قواعد الجنسية على المستوى العربي

يُوصى بإنشاء هيئة عربية متخصصة في القانون الدولي الخاص تعمل على توحيد قواعد تحديد الجنسية

315

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التكامل القانوني العربي يُعد خطوة أساسية نحو بناء سوق عربية مشتركة

316

الفصل الرابع والمائة

317

التدريب القضائي المتخصص في قواعد الجنسية

ينبغي أن يخضع القضاة لبرامج تدريبية متخصصة في قواعد تحديد الجنسية لا تقل عن مرة كل

سنة

318

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التدريب المتخصص يُعد ضمانة أساسية لجودة الأحكام القضائية في العصر العابر للحدود

319

الفصل الخامس والمائة

320

الخلاصة والتوصيات النهائية

يُوصى بضرورة تبني نهج متكامل يجمع بين التشريع الموحد والتدريب المتخصص والتعاون الدولي لمواجهة تحديات تحديد الجنسية في العصر العابر للحدود

321

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المستقبل يكمن في بناء نظام قانوني دولي خاص مرن يواكب التحولات العالمية ويحمي حقوق الأفراد في جميع الظروف

322

المراجع

323

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الدستور الفرنسي

4 قانون الإجراءات المدنية المصري

5 قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لسنة 2023

Code de procédure civile français 6

7 قانون الأحوال الشخصية المصري

8 قانون الأسرة الجزائري لسنة 2023

Code civil français 9

10 قانون التجارة المصري

11 قانون التجارة الجزائري لسنة 2023

Code de commerce français 12

13 قانون الاستثمار المصري

14 قانون الاستثمار الجزائري لسنة 2023

15 قانون الاستثمار الفرنسي

16 قانون الملكية الفكرية المصري

17 قانون الملكية الفكرية الجزائري لسنة 2023

18 قانون الملكية الفكرية الفرنسي

19 قانون البيئة المصري

20 قانون البيئة الجزائري لسنة 2023

324

الفهرس الموضوعي

325

القانون الدولي الخاص والأساس الدستوري 1-15

قواعد الإسناد في الأنظمة الثلاثة 16-30

الجنسية في دعاوى الأحوال الشخصية 31-60

الجنسية في دعاوى الملكية 61-90

الجنسية في دعاوى العقود 91-120

الجنسية في دعاوى الشركات والكمبيالات 121-150

الجنسية في دعاوى المسؤولية التقصيرية 151-180

الجنسية في دعاوى النفقة والحضانة والميراث 181-210

التحديات الرقمية وقواعد الجنسية 211-240

الحلول التشريعية والتدريبية 241-270

المستقبل والتحديات السيبرانية 271-300

326

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر. الإسماعيلية

الطبعة الأولى فبراير 2026

327

يحظر نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاستشهاد بأي جزء من هذا الكتاب دون إذن خطي من المؤلف